● أخبار قصيرة



١٢ شهيداً و٤٧ جريحاً بغارات سعودية على اليمن

أعلنت وزارة الصحة والبيئة اليمنية في صنعاء استشهاد ١٢ مدنياً وإصابة ٤٧ آخرين، بينهم أطفال ونساء، جراء الغارات السعودية خلال الساعات الـ٤٨ الماضية، والتي طالت محافظات تعز وصعدة وحجة وصنعاء وأمانة العاصمة. وأوضحت الوزارة أن من بين الضحايا شملت ثلاثة أطفال شهداء، وثلاثة أطفال وسبع نساء بين الجرحى، مشيرة إلى ارتفاع إجمالي ضحايا التصعيد السعودي إلى ١٤٢١ شهيداً وجريحاً، بينهم ٤٥٠ شهيداً و٩٧١ مصاباً. وفي محافظة الحديدة، أفادت وكالة «سبأ» في صنعاء باستشهاد مدنيين وإصابة آخرين جراء استهداف الطيران السعودي مبنى الإنشاءات التابع للمؤسسة العامة للاتصالات.



كيم: سيادة الدول خط أحمر ولن نقبل بسياسة الهيمنة والإملاءات

أكد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون أن بلاده ترفض الهيمنة والتوسع وفرض الإرادة بالقوة، مشدداً على أن علاقات بيونغ يانغ مع الدول الأخرى يجب أن تقوم على احترام السيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة، بعيداً عن سياسات الضغط والإكراه.
وخلال مراسم تسلّمه أوراق اعتماد سفراء عشر دول، شدد كيم على أن كوريا الشمالية منفتحة على بناء علاقات ودية مع جميع الدول التي تحترم استقلالها وحقها في اتخاذ قراراتها، مؤكداً أن السلام والتنمية والازدهار تشكل ركائز سياستها الخارجية. كما وضع حماية السيادة والأمن الوطني والحق في التنمية ضمن أولويات بلاده، في سياق التوترات الدولية الراهنة.



فشل «كوب٣١» يترك الدول الفقيرة في مواجهة كلفة المناخ وحدها

ألقى تعثر المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ «كوب٣١» بتركيا بظلاله على الدول الفقيرة والضعيفة، التي تواجه تداعيات التغير المناخي رغم محدودية مساهمتها في الانبعاثات الكربونية، وسط عجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى اتفاق سياسي لمواجهة الأزمة. وتُعد الدول الجزرية والصغيرة الأكثر تضرراً، مع ارتفاع منسوب مياه البحار وتفاقم العواصف والظواهر المناخية المتطرفة، ما يهدد سكانها ومصادر رزقهم ومستقبل أراضيهم. كما يحرم تعثر المفاوضات هذه الدول من فرصة انتزاع التزامات مالية ومساعدات دولية ضرورية للتكيف مع الكوارث المناخية والتخفيف من آثارها.
ويزيد غياب التوافق الدولي، خصوصاً بشأن تمويل الدول الأكثر هشاشة والتحول بعيداً عن الوقود الأحفوري، من أعباء هذه البلدان ويعمّق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

الإضرابات تشل المطارات وتهدد الحكومات

موجة غضب عمالي تجتاح أوروبا.. التقشف يشعل المواجهة بين النقابات والحكومات



الوفاق/ تواجه أوروبا موجة متصاعدة من الاحتقان الاجتماعي، مع انتقال الإضرابات العمالية من المطالبة بتحسين الأجور إلى الاعتراض على السياسات الاقتصادية والمالية للحكومات، وسط تصاعد الغضب من غلاء المعيشة وتراجع الخدمات العامة وتزايد المخاوف بشأن مستقبل الوظائف. فمن بلجيكا، حيث أدى الإضراب إلى تعطيل حركة الطيران في مطاري بروكسل وشارلروا، إلى ألمانيا حيث تتصاعد المواجهة بين العمال والشركات الصناعية الكبرى، مروراً بفرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان، تتشكل ملامح أزمة أوروبية تتجاوز حدود النزاعات النقابية التقليدية، وتعكس اتساع الفجوة بين الحكومات التي تسعى إلى خفض الإنفاق العام وتقليص العجز، والمجتمعات التي ترفض تحميلها وحدها فاتورة الاختلالات الاقتصادية.
وشهدت ٢٥ دولة على الأقل تحركات شبابية تحت شعار «قاتلوا من أجل مستقبلنا، لا من أجل حروبهم»، في رسالة احتجاجية ترفض إعطاء الأولوية للموازنات العسكرية على حساب التعليم والصحة والسكن وفرص العمل.

بلجيكا.. شلل المطارات يتداخل مع أزمة الحكم

شهدت بلجيكا، يوم الاثنين ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، إضراباً واسعاً للمراقبين الجويين ضمن تحرك نقابي وطني احتجاجاً على خطة التقشف التي تدفع بها حكومة رئيس الوزراء بارت دي ويفر، ما أدى إلى شلل شبه كامل في حركة الطيران بمطاري بروكسل وشارلروا. وألغيت جميع الرحلات التجارية الوافدة والمغادرة من مطار بروكسل، فيما توقفت عمليات الإقلاع والهبوط في مطار شارلروا، خلال الفترة الممتدة من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة التاسعة مساءً، بعد إعلان شركة «سكايز»، المسؤولة عن إدارة الحركة الجوية، عدم قدرتها على ضمان تسيير الرحلات بصورة طبيعية وآمنة. واقتصرت خدمات المراقبة الجوية على الحد الأدنى الضروري للتعامل مع حالات الطوارئ والرحلات المرتبطة بالسلامة.
ولم تقتصر تداعيات الإضراب على قطاع الطيران، بل امتدت إلى قطاعات النقل والخدمات العامة، بالتزامن مع تحركات احتجاجية واسعة في العاصمة بروكسل، حيث تجمّع المتظاهرون قرب محطة بروكسل الشمالية، وسط اضطرابات مرورية وتأثر حركة النقل العام، فيما استمرت حركة القطارات الوطنية بصورة أقرب إلى المعتاد.
ويأتي التصعيد احتجاجاً على خطة التقشف الحكومية الهادفة إلى توفير ١٠ مليارات يورو لخفض العجز، عبر إصلاحات تمس الإنفاق العام والعمل والتقاعد والضمان الاجتماعي، وسط مخاوف نقابية من تحميل الموظفين والمتقاعدين كلفة الأزمة، بالتزامن مع أزمة سياسية داخل الائتلاف الحاكم، عقب تعثر مفاوضات الموازنة وتقديم رئيس الوزراء بارت دي ويفر استقالته، التي رفض الملك قبولها.

ألمانيا.. معركة الأجور تهدد قلب الصناعة الأوروبية

وفي ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، انتقلت المواجهة إلى القطاع الصناعي، مع دخول موجة جديدة من الإضرابات التحذيرية لمدة ٢٤ ساعة حيّز التنفيذ، يوم الاثنين ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني. ودعت نقابة «آي جي ميتال» أكثر من ٢٣ ألف عامل في ١٩ منشأة بشمال البلاد إلى وقف العمل، بينها مصانع «مرسيدس-بنز» في بريمن وهامبورغ، وأحواض «ماير فيرفت» لبناء السفن في بابنبورغ، ومصانع «سيمنز جاميسا» لطاقة الرياح في كوكسهافن. وتأتي هذه التحركات بعد مشاركة نحو ١٥١ ألف عامل في إضرابات استمرت ٢٤ ساعة في أكثر من ١٠٠ منشأة على مستوى ألمانيا يوم الجمعة، وفق بيانات النقابة. وتطالب «آي جي ميتال» بزيادة الأجور ٥٪، إلى جانب ضمانات لحماية الوظائف والاستثمارات ومواقع الإنتاج، وسط تعثر المفاوضات مع أصحاب العمل.
وتكمن خطورة المواجهة في توقيتها، إذ تواجه الصناعة الألمانية تحديات متراكمة تشمل ارتفاع تكاليف التشغيل والطاقة، والمنافسة الدولية، والتحول نحو السيارات الكهربائية، فضلاً عن ضعف الطلب في بعض القطاعات. وفي المقابل، يرفض العمال أن تتحول صعوبات الشركات إلى مبرر لتجميد أجورهم أو تقليص فرص العمل.
ويكشف الخلاف بين النقابة وأصحاب العمل عن فجوة كبيرة في تقدير حجم الأزمة وتوزيع أعبائها؛ ففي حين يقترح أرباب العمل عدم منح زيادات دائمة خلال الأشهر العشرين الأولى، ثم زيادة بنسبة ١,٣ ٪ اعتباراً من يوليو/تموز ٢٠٢٨، تتمسك النقابة بزيادة فورية وتحسين الضمانات الوظيفية. وإذا استمرت المواجهة، فقد تتجاوز تداعياتها حدود المصانع لتطال سلاسل التوريد والصادرات ومكانة ألمانيا الصناعية.

فرنسا.. الاحتجاجات تضع الحكومة أمام اختبار اجتماعي وسياسي

وفي فرنسا، شهدت البلاد، السبت ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني، موجة جديدة من الاحتجاجات الأسبوعية، المطالبة بتحسين الأجور ومواجهة ارتفاع الأسعار وحماية الخدمات العامة وظروف التعليم. ويعكس استمرار التحركات أن الأزمة المعيشية لم تعد مرتبطة بمؤشر التضخم وحده، بل باتت تشمل شعوراً متزايداً لدى شرائح واسعة بأن دخولها لم تعد تكفي لمواكبة تكاليف السكن والطاقة والاحتياجات الأساسية.
ويضع استمرار الاحتجاجات الحكومة أمام معادلة صعبة بين الالتزام بخفض العجز المالي والاستجابة للمطالب الاجتماعية المتزايدة، في بلد كثيراً ما تتحول فيه التحركات النقابية والاحتجاجات الواسعة إلى عامل ضغط سياسي مباشر.

إيطاليا وإسبانيا واليونان.. اتساع جبهة الاحتجاج من الأجور إلى السكن والخدمات

وفي إيطاليا، شهدت البلاد إضراباً عاماً يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني، شمل قطاعات التعليم والصحة والنقل المحلي، للمطالبة بزيادة الأجور وتقليص تكاليف المعيشة وتعزيز الحماية الاجتماعية. وتعكس مشاركة العاملين في الخدمات الأساسية حجم الضغوط التي تطال القطاعين العام والخاص، في ظل تراجع القوة الشرائية وارتفاع النفقات اليومية.
أما في إسبانيا، فقد برزت المطالب الاجتماعية والنقابية لتشمل أزمة السكن وارتفاع الإيجارات، إلى جانب الأجور وظروف العمل. ويكشف دخول ملف السكن إلى قلب التحركات عن مشكلة بنيوية تواجه المجتمعات الأوروبية، حيث أصبح الحصول على مسكن مناسب عبئاً متزايداً حتى بالنسبة إلى العاملين وأصحاب الدخول المنتظمة. وفي اليونان، يستعد موظفو القطاع العام لتنفيذ إضراب يوم الأربعاء ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني، بدعوة من نقابة «أديدي»، للمطالبة برفع الأجور وإعادة الرواتب الإضافية وتحسين ظروف العمل.

من بلجيكا وألمانيا إلى فرنسا وإيطاليا واليونان، تتصاعد المواجهة بين النقابات والحكومات بفعل غلاء المعيشة والتقشف، وسط مخاوف من اتساع الأزمة الاجتماعية وتهديد الاستقرار الأوروبي

التقشف والعجز المالي.. من يدفع فاتورة الأزمة الأوروبية؟

سياسياً، تضع الإضرابات المتصاعدة الحكومات الأوروبية أمام اختبار يتعلق بقدرتها على تنفيذ خططها المالية دون تفجير أزمات اجتماعية. فارتفاع مستويات الدين والعجز يدفع دولاً عدة إلى البحث عن تخفيضات في الإنفاق وإصلاحات في أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي، لكن هذه السياسات تصطدم برفض النقابات التي ترى أن العمال لا ينبغي أن يتحملوا وحدهم نتائج سنوات من الاختلالات الاقتصادية.
ويتخذ الجدل حول أولويات الإنفاق بعداً أكثر وضوحاً مع توقع ارتفاع الإنفاق الدفاعي لدول الاتحاد الأوروبي الـ٢٧ إلى نحو ٤٥٤ مليار يورو خلال عام ٢٠٢٦، بما يعادل ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفق وكالة الدفاع الأوروبية. كما تلتزم دول حلف شمال الأطلسي برفع إنفاقها الدفاعي والأمني إلى ٥٪ من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٥. اقتصادياً، لا تتوقف تكلفة الإضرابات عند تعطيل ساعات العمل، بل تشمل خسائر شركات الطيران والسياحة والنقل والصناعة، وتأخر الشحنات والإنتاج، فضلاً عن تراجع ثقة المستثمرين عندما تصبح الاضطرابات العمالية متكررة. ويبقى التحدي أمام الحكومات الأوروبية في كيفية التوفيق بين متطلبات الأمن والدفاع والاستقرار المالي من جهة، والحفاظ على القدرة الشرائية والحماية الاجتماعية من جهةٍ أخرى، دون أن تتحول كلفة هذه السياسات إلى وقود لموجات جديدة من الاحتجاجات.

القدس تُستباح عقارياً.. الاحتلال يحوّل المنازل الفلسطينية إلى صفقات استيطانية

حذّرت محافظة القدس من تصاعد خطير عمليات تسويق المنازل الفلسطينية المستولى عليها وتحويلها إلى استثمارات عقارية، في إطار سياسة استيطانية تستهدف تهجير الفلسطينيين وتغيير هوية المدينة وتركيبتها السكانية والتاريخية.
وجاء التحذير عقب إعلان وكيلة عقارات صهيونية تُدعى نافا إيتزكوفيتز عن عرض منزل قديم يعود لمالكين فلسطينيين في القدس المحتلة للبيع مقابل نحو ٢٠ مليون دولار، في مشهد يكشف تحويل العقارات الفلسطينية المستولى عليها إلى أدوات للربح والتوسع الاستيطاني، بعد حرمان أصحابها الأصليين منها.
وأكدت المحافظة أن إعادة بيع العقارات الفلسطينية المستولى عليها لا تمنح الاحتلال أو المستوطنين أي شرعية قانونية، ولا تلغي حقوق أصحابها الأصليين في الملكية والاستعادة.
وأشارت إلى أن الجمعيات الاستيطانية تستخدم أساليب متعددة للاستيلاء على العقارات، تشمل الإجراءات القانونية والإدارية والقضائية والمالية، فضلاً عن التزوير والاحتيال والضغط على المالكين، وسط حماية وتسهيلات توفرها سلطات الاحتلال لهذه الممارسات.
وحذّرت من أن استهداف البلدة القديمة والأحياء المحيطة بالمسجد الأقصى يحمل أبعاداً خطيرة، إذ يسعى إلى تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وتغيير المعالم التاريخية والجغرافية للمدينة، وإحكام السيطرة الاستيطانية على محيط المسجد الأقصى.
وشددت محافظة القدس على أن القدس الشرقية، بما فيها البلدة القديمة والمسجد الأقصى، أرض فلسطينية محتلة، وأن الإجراءات الصهيونية الرامية إلى تغيير هويتها وتركيبتها السكانية باطلة بموجب القانون الدولي.



ترامب ينقلب على تفاهمات شينزين.. تصعيد يربك الأسواق ويهدد التوازنات الدولية

يواصل دونالد ترامب إطلاق مواقف متناقضة تعكس اضطراباً في إدارة الملفات الداخلية والخارجية، من تراجع الأسواق المالية الأميركية إلى التصعيد في المنطقة، وصولاً إلى التنصل من التفاهمات التي أُعلنت عقب القمة الثلاثية في مدينة شينزين الصينية، بما يطرح علامات استفهام حول جدية الالتزامات الأميركية تجاه التفاهمات الدولية.
فعلى الصعيد الاقتصادي، وبعد الخسائر الكبيرة التي شهدتها سوق الأسهم الأميركية، سارع ترامب إلى تحميل الحزب الديمقراطي المسؤولية، مدعياً أن الأسواق خسرت أكثر من ٦ تريليونات دولار منذ انتخابات الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، وأن مؤشر ناسداك تراجع بنسبة ٢٠٪. وبدلاً من تقديم إجابات واضحة بشأن المخاوف الاقتصادية، لجأ إلى تبادل الاتهامات مع خصومه السياسيين، قبل أن يعود لإطلاق وعود متفائلة في محاولة لتهدئة الأسواق والرأي العام.
أما في الملف الإيراني، فقد عكست تصريحاته المتلاحقة تبايناً في المواقف، بين الحديث عن عدم الحاجة إلى اتفاق، والرغبة في تفاهم يضمن عدم امتلاك إيران سلاحاً نووياً، وصولاً إلى التلويح باستئناف العمليات العسكرية بعد رأس السنة، بحسب زعمه. كما أعلن استعداده لإطلاق النار على السفن الإيرانية إذا حاولت اختبار الحصار البحري. غير أن دلالة هذا التصعيد تتجاوز المواجهة مع إيران، لتطال تفاهمات قمة شينزين التي جمعته بالرئيسين الصيني والروسي، وشددت على أهمية أمن إمدادات الطاقة واستقرار الملاحة. فتهديد السفن والحصار البحري يضعان تلك التفاهمات أمام اختبار حقيقي، ويثيران تساؤلات حول مدى التزام واشنطن بما جرى الاتفاق عليه. وبين التعهدات الدبلوماسية والتهديدات العسكرية، تبدو السياسة الأميركية أمام تناقضٍ واضح؛ إذ إن أي تصعيد من شأنه توسيع المواجهة وتهديد طرق التجارة والطاقة ستكون له تداعيات تتجاوز المنطقة، لتطال مصالح الصين وروسيا والتوازنات الدولية.